التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية، تحدياتها وآثارها على الاقتصاد الجزائري بين حدود قانون المحروقات وتسارع المستجدات

Geostrategic energy shifts and their effects on the on the Algerian *economy between the limits of hydrocarbons law and the acceleration of novelties*

أ.د. صالح صالحي[1] / جامعة سطيف 1، salahsalhi606@hotmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/12/01	تاريخ القبول: 2020/12/09	تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

يتناول هذا المقال تسارع التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية وتزايد تحدياتها وتأثيراتها على الاقتصاديات النفطية، خاصة تلك التي لم تتبع السياسات اللازمة للحفاظ على مكانتها الاقليمية والدولية.

والجزائر مثل بعض الدول الريعية، فقدت قدراتها التنافسية الطاقوية وقدراتها في جذب للاستثمارات الاجنبية في قطاع الطاقة، بعد ظهور مناطق جديدة للاكتشافات الطاقوية، والاحتياطات، والإنتاج، والأسواق، والتكنولوجيات، المتعلقة بالطاقات التقليدية والطاقات غير التقليدية والطاقات المتجددة.

ونبين من خلال هذا المقال أهمية القانون الجديد للمحروقات، وآلياته في تشجيع مناخ الاستثمار الطاقوي في الجزائر، ونبين محدوديته في مواجهة التحولات الاستراتيجية.

ونحدد المحاور الاستراتيجية الانتقال الطاقوي التي تواجه مخاطر التحولات الطاقوية، والتي تحافظ على أهمية الاقتصاد الجزائري الطاقوية، وتعزز قدراته التنافسية.

الكلمات المفتاحية: التحولات الطاقوية، القدرات التنافسية الطاقوية، استراتيجية الانتقال الطاقوي، قانون المحروقات

Résumé:

Cet article analyse l'accélération des transformations énergétiques et géostratégiques et l'augmentation de ses enjeux et impacts sur les économies pétrolières, notamment celles qui n'ont pas suivi les politiques nécessaires pour maintenir leur position régionale et internationale.

Et l'Algérie, comme certains pays rentiers, a perdu sa compétitivité énergétique et sa capacité à attirer des investissements étrangers dans le secteur de l'énergie, après l'émergence de nouvelles régions pour les découvertes énergétiques, les réserves, la production, les marchés et les technologies liées aux énergies traditionnelles, non traditionnelles et renouvelables.

Dans Cet article, nous expliquons l'importance de la nouvelle loi sur les hydrocarbures, et ses mécanismes pour favoriser un climat d'investissement énergétique en Algérie, et démontrons ses limites face aux transformations stratégiques.

Nous définissons les axes stratégiques de la transition énergétique face aux dangers des transformations énergétiques, qui maintiennent l'importance de l'économie énergétique algérienne et renforcent ses capacités compétitives.

***Mots clés**: Transformations énergétiques, compétitivité énergétique, Stratégie de transition énergétique, la nouvelle loi sur les hydrocarbures*

[1] المؤلف المرسل: صالح صالحي ، الإيميل: salahsalhi606@hotmail.com

مقدمة

لقد تسارعت التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية وتزايدت تحدياتها وتأثيراتها على الاقتصاديات النفطية، خاصة تلك التي لم تتبع السياسات اللازمة للتحول الطاقوي، للحفاظ على مكانتها الاقليمية والدولية.

وتعد الجزائر من الدول البترولية التي تأثرت بالأزمة، والتي ستزداد خطورتها على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في حالة استمرارها وتطورها. ذلك أن الثروة البترولية والغازية في الجزائر تساهم بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الاجمالي وبأكثر من 98% من إجمالي الصادرات، وحوالي 62% من إيرادات الموازنة العامة للدولة وهي المصدر الوحيد للاحتياطيات الرسمية

والجزائر مثل بعض الدول الريعية، فقدت قدراتها التنافسية الطاقوية وقدراتها في جذب للاستثمارات الاجنبية في قطاع الطاقة، بعد ظهور مناطق جديدة للاكتشافات الطاقوية، والاحتياطات، والإنتاج، والأسواق، والتكنولوجيات، المتعلقة بالطاقات التقليدية والطاقات غير التقليدية والطاقات المتجددة.

وتبين هذه الدراسة أهمية قانون الجديد للمحروقات، وآلياته في تشجيع مناخ الاستثمار الطاقوي في الجزائر، وتبين مدي قدرته الإجرائية في مواجهة تحديات التحولات الطاقوية، خاصة بعد اشتداد الصراع بين الاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية لإعادة رسم خريطة المصالح الطاقوية الاستراتيجية، وتوسيع مناطق النفوذ الجديدة، وقد انتقل الى استعمال سلاح اسعار البترول، للاحتواء المزدوج والمتعدد الاشكال للهيمنة على الأسواق.

1- إشكالية الموضوع:

ان التحولات الطاقوية، وانعكاساتها الحالية والمستقبلية، على جميع الاقتصاديات والمناطق، لا يمكن ان تبق بدون متابعة دقيقة لآثارها وتحدياتها، ولهذا يمكن صياغة السؤال الرئيسي المركب للمداخلة كما يلي:

ماهي التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية وماهي تحدياتها وأثارها على الاقتصاد الجزائري؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

ما هي الأهمية الوظائفية الثروة البترولية والغازية في الاقتصاد الجزائري؟

ما هو حجم الاحتياطات الجزائرية من الطاقات التقليدية وغير التقليدية؟

ما هي أهم التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية؟

ما هي آثار التحولات الطاقوية على القدرات التنافسية الطاقوية الاقتصاد الجزائري؟

ما هي حدود قانون المحروقات في ظل تسارع المستجدات الإقليمية والدولية؟

هل يمكن صياغة معالم إستراتيجية طاقوية جديدة لاحتواء المستجدات ومواجهة التحديات؟

2- أهداف البحث:

نسعى من خلال تناول هذا الموضوع البحث للمداخلة الوصول الي الأهداف التالية:

- تبيان طبيعة التحولات الجيوستراتيجية وتأثيرها على تآكل التنافسية الطاقوية للدول؛
- ابراز المكانة الطاقوية للاقتصاد الجزائري والمخاطر الكبرى في محيطه الإقليمي والدولي؛
- معرفة العناصر الأساسية لقانون المحروقات ومدي تجاوبه مع المستجدات؛
- وضع العناصر الأساسية للاستراتيجية الانتقال الطاقوي للحفاظ على القدرات التنافسية الجزائري.

3- فروض البحث:

سوف نركز على الفرضين الأساسيين التالية:

- تساهم التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية في تآكل القدرات التنافسية لقطاع الطاقة الجزائري في أسواقه التقليدية.
- محدودية قانون المحروقات في مواجهة التحديات وإحتواء الاثار السلبية في ظل تسارع المستجدات الطاقوية الإقليمية والدولية.

4- منهج الدراسة:

سوف نعتمد المنهج الوصفي في مجال تحليل طبيعة التحولات الاستراتيجية الطاقوية وتحدياتها وأهم آثارها على القدرات التنافسية الطاقوية للاقتصاد الجزائري ومنظومته الطاقوية.

ونستخدم الدراسة المقارنة في التحليل المتعلق بالتحولات الطاقوية الخاصة بالمناطق الجديدة، والتكنولوجيات الجديدة، وتأثيرها على تنافسية المنظومة المؤسسية لقطاع الطاقة الجزائري.

5- محاور البحث:

سوف تناول هذا الموضوع من خلال تحليل ودراسة المحاور الأساسية التالية:

أولا: الأهمية الوظائفية الثروة البترولية والغازية في الاقتصاد الجزائري

ثانيا: الاحتياطات الجزائرية من الطاقات التقليدية وغير التقليدية

ثالثا: التحولات الجيوستراتيجية وتحدياتها وآثارها على تنافسية الاقتصاد الجزائري

رابعا: حدود قانون المحروقات في ظل تسارع المستجدات الإقليمية والدولية

خامسا: معالم الاستراتيجية الطاقوية الجديدة لاحتواء المستجدات ومواجهة التحديات

أولا: أهمية الثروة البترولية والغازية في الاقتصاد الجزائري

ان الثرة البترولية والغازية تساهم بوظائف أساسية متكاملة في الاقتصاد الوطني والعالمي ومن أهمها[1]:

1- الوظيفة الطاقوية

فالبترول والغاز يُعدان من أهم مصادر الطاقة في العالم لتأمين الاستهلاك الطاقوي لكافة الاستخدامات حيث يساهمان ب 61% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم بواقع 37 % للبترول

و24 % للغاز الطبيعي ومعظم الدراسات تشير إلى أهمية هذه الثروة إلى غاية 2060 في المدى المتوسط والطويل بالمقارنة مع البدائل الأخرى مع امكانية احلال الغاز الطبيعي بالغاز الصخري.

والثروة البترولية والغازية تساهم في تامين إمدادات الطاقة للاقتصاد الجزائري ولابد من مراعاة التطور المستقبلي للاحتياجات المرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني وعلاقة ذلك بحجم الاحتياطات الثابتة وعمرها المتوقع.

2- الوظيفة المالية

تعد الثروة البترولية والغازية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة والاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة للاقتصاديات النفطية النامية والمتقدمة، ففضلا عن كون العائدات البترولية والغازية تشكل بالنسبة لعدد هام من الدول المتقدمة مصدرا ماليا مهما نتيجة للضرائب البترولية المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة، وهي أحيانا لا تقل من حيث أهميتها عند تلك التي تحققها الدول المنتجة والمصدرة

وتعد بالنسبة للجزائر المصدر الاستراتيجي في تمويل التنمية وتوفير الاحتياطيات الرسمية التي تطورت في السنوات الأخيرة لتنتقل من 130 مليار دولار سنة 2007 الى 200 مليار دولار في نهاية سنة 2014 الى 90 مليار سنة 2017 الي اقل من 50 مليار دولار مع نهاية سنة 2019، ويقل عن 40 مليار دولار في نهاية السداسي الأول من سنة 2020.

3- الوظيفة التشغيلية

يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام الثروة البترولية والغازية بدءا من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج والتصنيع والتوزيع، في مجال التشغيل والعمالة والتقليل من البطالة، ويساهم القطاع الاستخراجي الجزائري والفروع المرتبطة به في توظيف أكثر من 100 ألف عامل، وكلما تطور كلما زادت مكانته الاستيعابية للأيدي العاملة وتزايدت تأثيراته الايجابية.

4- الوظيفة الإنتاجية

تدخل الثروة البترولية كمادة أولية أو وسيطة أو مشاركة، في إنتاج ألاف السلع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما توسعت تشكيلية السلع المنتجة كلما زادت مكانة وأهمية القطاع على المستوى الإنتاجي التصنيعي بالنسبة للقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات والفروع والأنشطة الصناعية المرتبطة بتلك القطاعات،

وكلما ارتفعت القدرات التصنيعية كلما ارتفعت قيمة الثروة البترولية، ازدادت أهميتها الاستراتيجية فهناك فرق كبير بين قيمة البرميل المصنع وقيمة البرميل الخام أو المكرر، وذلك الفرق يعكس الثروة المهدورة في ظل استراتيجيات تسويق النفط الخام.

5- الوظيفة التكنولوجية

كلما تطور القطاع البترولي عبر مختلف مراحل استخراجه وإنتاجه وتسويقه كلما تطورت القدرة التحكمية في التقانيات والتكنولوجيات الحديثة وازدادت إمكانيات أقلمتها وتطويعها وإنتاجها خاصة

إذا تبنت الدولة استراتيجيات الشراكة التصنيعية مع الشركات الأجنبية على حساب الشراكة الاستخراجية التسويقية.

والجزائر بشركتها سوناطراك قد أصبحت من أهم الشركات التي لها دورها في الجانب التكنولوجي المتعلق بالقطاع النفطي على مستوى الاستخدام التحكمي، وانتقاء البدائل المناسبة على مستوى بعض المراحل.

ولكن تبقى التكنولوجيات المتطورة محتكرة من قبل بعض الشركات الدولية النشاط، الأمر الذي يتطلب تطوير أشكال الشراكة التصنيعية مع الشركات النفطية الكبرى.

6- الوظيفة الاندماجية التكاملية

كلما تطور القطاع البترولي وازداد ارتباطه بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعددة كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط الداخلي والتكامل على المستوى الوطني، وبالمقابل كلما تم تحجيم الاندماج السلبي في السوق الدولية، وجعله في الحدود الملائمة التي تقلص من التبعية المالية والتجارية والاقتصادية.

7- الوظيفة التجارية

يلعب القطاع البترولي دورا محوريا في الحركية التجارية على المستوى الداخلي كلما تزايدت تشكيلة مخرجاته وسلعه الموزعة في السوق المحلية وعلى المستوى الخارجي حيت يشكل 98% من الصادرات في السوق الدولية.

8 – الوظيفة السياسية

يمكن ان تستخدم الثروة البترولية والغازية استخداما سياسيا في الداخل والخارج، فد يكون ايجابيا او سلبيا. فيكون سلبيا إذا وظفت تلك الموارد توظيفا ريعيا احتوائيا لتسكين الازمات الاجتماعية، على المستوى الداخلي ورفع نسبة الاستثمار الأجنبي السياسي الطاقوي لتامين مصالح الاطراف الاجنبية المرتبطة بالأنظمة والنخب الحاكمة.

ويكون التوظيف إيجابيا كلما واستخدمت الأدوات السياسية في تعظيم الشراكات التصنيعية مع الشركات والدول والتكتلات، المبنية على التوازن النسبي للمصالح.

ويمكن تخليص تلك الاهميات في الشكل التالي:

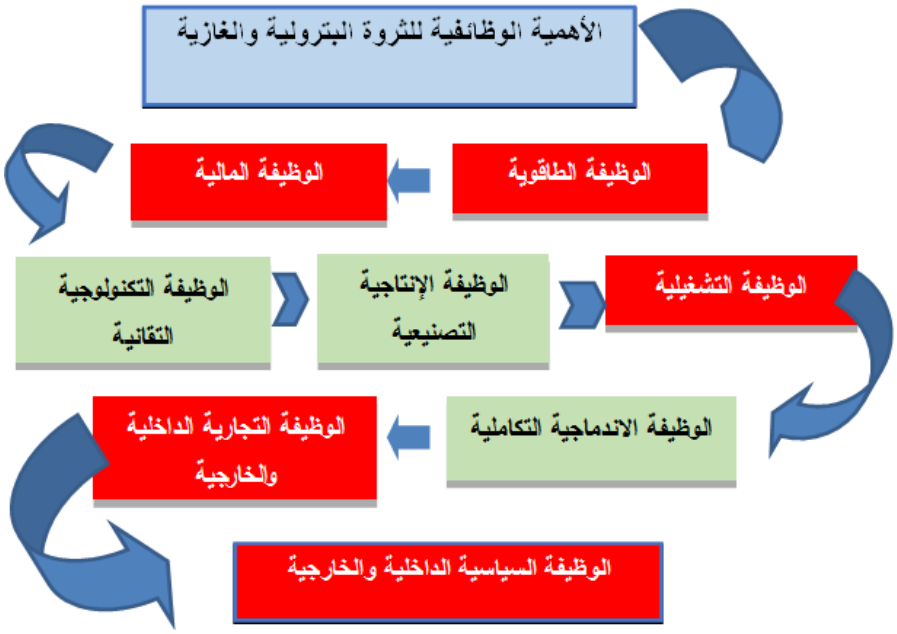

ثانيا: الاحتياطات الجزائرية من الطاقات التقليدية وغير التقليدية

تمتلك الجزائر احتياطيات هامة من الطاقات التقليدية وغير التقليدية، المتجددة وغير المتجددة، جعلتها منطقة استراتيجية للاحتياطيات، لها جاذبيتها التنافسية على المستوي الإقليمي والدولي، خاصة في مجال الغاز الصخري حيث تحتل الجزائر المركز الثالث علي المستوي العالمي، كما هو موضح في الجدول اللاحق.

الجدول رقم: الاحتياطيات البترولية والغازية في الجزائر (2019)

الاحتياطات	الجزائر
البترول (مليون طن)	1500
الغاز الطبيعي (مليار م^3)	4500
الغاز الصخري (مليار م^3)	20000

Atlas mondial des matières premières des ressources stratégiques, 2015, p22.

- صالحي صالح، مرجع سابق.

إن الإحصائيات السابقة تبين بان الجزائر من أهم الدول من حيث حجم الاحتياطيات من المحروقات التقليدية وغير التقليدية التي ستصبح 24500 مليارم3، لضمان احتياجات الاقتصاد الوطني الداخلية والخارجية لفترة تتجاوز 80 سنة. ويشكل الغاز الصخري نسبة 82 % منها، كما هو موضح في الشكل اللاحق.

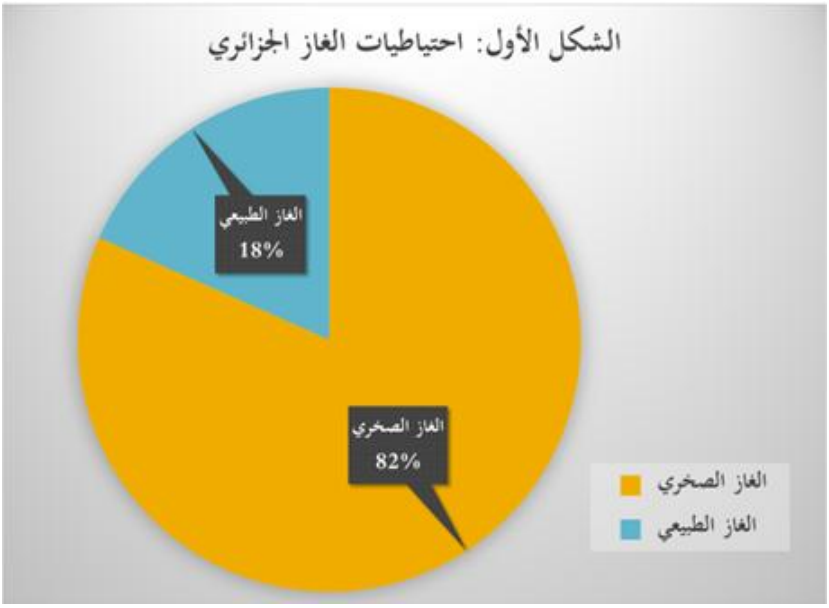

ثالثا: التحولات الجيوستراتيجية وتحدياتها وآثارها على تنافسية الاقتصاد الجزائري

تتسارع التحولات، وتزداد التحديات الجيوستراتيجية، التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتؤثر على تنافسيته الإقليمية والدولية، وسوف نركز على ثلاث أنواع من التحولات الكبيرة، وهي:

- التحولات الجيوستراتيجية المرتبطة بالمناطق الجديدة للطاقات المتعددة وتحدياتها وآثارها
- – التحولات الجيوستراتيجية المرتبطة بالتطور النوعي لمصادر الطاقة وتحدياتها وآثارها
- التحولات الجيوستراتيجية المرتبطة بتطور أشكال الصراع واشتداد المنافسة بين للطاقات التقليدية وغير التقليدية.
- التحولات الجيوستراتيجية المتعلقة بالتخلي عن المشاريع الطاقوية الكبرى وعدم الاستفادة من المشاريع التشاركية المتعددة القارات (طريق الحرير).

1- التحولات المرتبطة بالمناطق الجديدة للطاقات المتعددة وتحدياتها وآثارها

- مناطق اكتشافات جديدة في جميع انحاء العالم
- مناطق احتياطات جديدة في جميع القارات
- مناطق انتاج جديدة
- مناطق استهلاك جديدة
- أسواق جديدة

2 – التحولات الجيوستراتيجية المرتبطة بالتطور النوعي لمصادر الطاقة وتحدياتها وآثارها

- الطاقات التقليدية وأهمها (البترول والغاز الطبيعي)
- الطاقات غير التقليدية واهمها (الغاز الصخري والبترول الصخري)
- الطاقات المتجددة واهممها (الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية وطاقة المياه والرياح..)

3 – التحولات الجيوستراتيجية المرتبطة بتطور أشكال الصراع واشتداد المنافسة بين المناطق على أسواق الطاقات التقليدية وغير التقليدية الجزائرية

- منطقة شرق المتوسط (شمال فلسطين وجنوب اليونان وقبرص ومصر وليبيا مستقبلا)
- منطقة آسيا (بترول وغاز الشرق الأوسط، وبحر قزوين)
- المناطق الافريقية (غينيا، نيجيريا، موريتانيا، السنغال، الكونغو، الغابون...)
- مناطق روسيا وخطوطها الجديدة نحو الاتحاد الأوروبي
- أمريكا الشمالية (أمريكا، المكسيك، وكندا)، وتطور صادراتها نحو أوروبا
- أمريكا الجنوبية (البرازيل، الأرجنتين ...)
- منطقة أوروبا (بحر الشمال النرويج، وروسيا ...)

ان هذه التحولات كما يبين الشكل الثاني، أضعفت مركز الجزائر كمصدر لإمدادات الغاز بالنسبة للاتحاد الأوروبي كسوق تقليدية الذي اصبح لا يتجاوز 10%[2]، أمام روسيا والنرويج والمملكة المتحدة بنسب 27%، 26% ، 16 % ،علي التوالي.

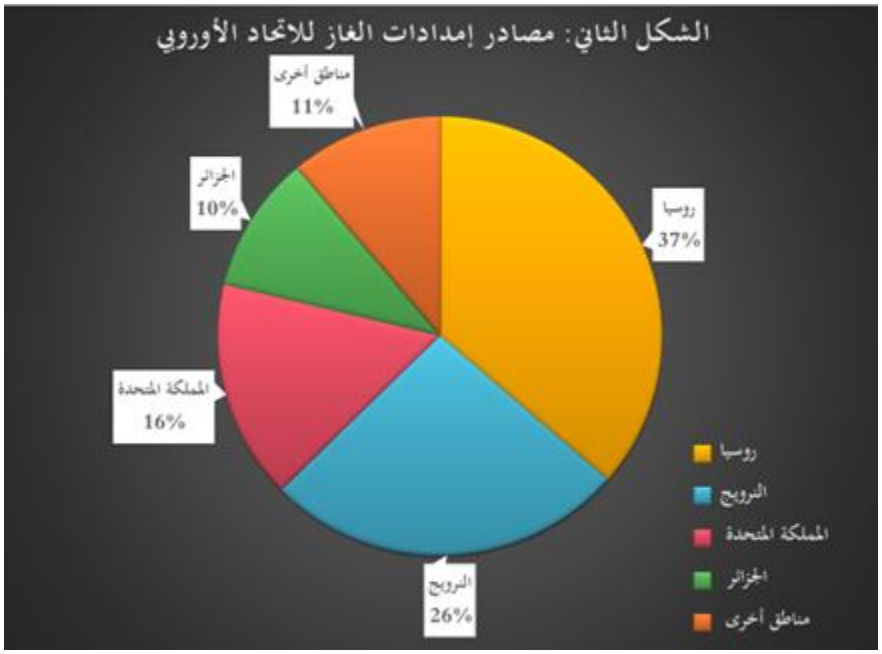

S : GRTGAZ, Plan décennal de développement du réseau du GRTGAZ,2018-2027, p20 .

وكذلك الوضع بالنسبة لإمدادات الغاز لفرنسا، فالجزائر لا تشكل بالنسبة لها سوي 9 % أمام امدادات النرويج وروسيا وهولندا. كما هو موضح في الشكل الثالث.

S: GRTGAZ, Plan décennal de développement du réseau du GRTGAZ,2018-2027, p20 .

ورغم ضعف الشراكات الاستثمارية وتندني حجم الاستثمارات المباشرة، فان دول الاتحاد الأوروبي تبقي حصتها هي الأكبر، حيث شكلت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة من بعض الدول الأوروبية حولي 81.5 % سنة[3] 2015 وانخفضت الي 72 سنة 2018 %.[4]

4 - تحديات المنافسين الجدد والتقليديين لإمدادات الغاز الجزائري في الأسواق الاقليمية

ازدادت التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، ان على مستوي المشاريع الجديدة أو المشاريع المستقبلية، أو المشاريع قائمة ومنها:

أ- المشروع الاستراتيجي المستقبلي لنقل الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي: نيجيريا – الجزائر -اوروبا

ويعد من أهم المشاريع التي يمكن ان تطور التكامل الطاقوي بين بلدان غرب ووسط وشمال افريقيا، وهو أقصر مسافة، وأقل تكلفة، كما هو موضح في الخريطة الثانية، بالمقارنة مع مشاريع أخري تقودها أكبر الدول الأوروبية انتفاعا من الريع الجزائري. ويربط نيجريا والنيجر بالجزائر الي الخط الأوروبي الحالي بحاسي الرمل، ويمكن ان يضم دول الساحل والغرب الافريقي ومنها الطوغو والبينين وغانا وساحل العاج وليبيريا ومالي وموريتانيا، وحتى السنغال وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا وسيراليون، ويمكن ان يُمون دول وسط وشرق وجنوب افريقيا، ويمكن ان يربط المغرب بالخط الجزائري الي جنوب غرب أوروبا، وتونس في الخط الشرقي الي إيطاليا ودول وسط اوروبا. ويصبح أكبر قطب طاقوي تنموي بالاتحاد الافريقي. بحجم استثمارات ضخمة لنقل الغاز وتموين الدول وتطوير الصناعات التحويلية الغازية المشتركة بين الشركات الافريقية. ضمن مناطق حرة جديدة قد ترتبط بشبكات الطاقة والموانئ والتجارة لطريق الحرير الذي شيدت موانئه ووصلت طرقه وخطوطه الي دول أوروبا الشرقية والغربية والوسطي والجنوبية مرورا بدول أسيا وروسيا....

ولهذا لابد ان ننظر بعمق للأطراف التي تتساهم في تنمية عوامل عدم الاستقرار، وتغذية الصراعات العرقية والقبلية، وخلق بؤر الإرهاب المتعدد الجنسيات، في معظم الدول التي يمر منها هذا الخط أو القريبة منه.

والدول التي تستثمر في حزام عدم الاستقرار الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا الي البحر الأحمر شرقا، مرورا بدول الساحل الافريقي التي تشمل موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد، الي دول إيريتريا والسدوان وجنوب السودان، ويفصل هذا الحزام افريقيا الشمالية عن وسطها وجنوبها، ويعرقل أية محاول للتعاون الإقليمي والتكامل الجهوي، كما هو موضح الخريطة التالية:

الخريطة الاولي: خريطة حزام عدم الاستقرار وفصل افريقيا الشمالية عن محيطها الجيوستراتيجي

وهي عمليا تشكل إحدى وسائل عرقلة الخطوط المستقبلية للطاقة البترولية والغازية التي يمكن ان تمر عن طريق الجزائر، وكذلك تعرقل جهود التكامل الإقليمي بين الدول الافريقية خاصة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الافريقية.

الخريطة الثانية: مشروع نقل الغار: نيجيريا-الجزائر- أوروبا

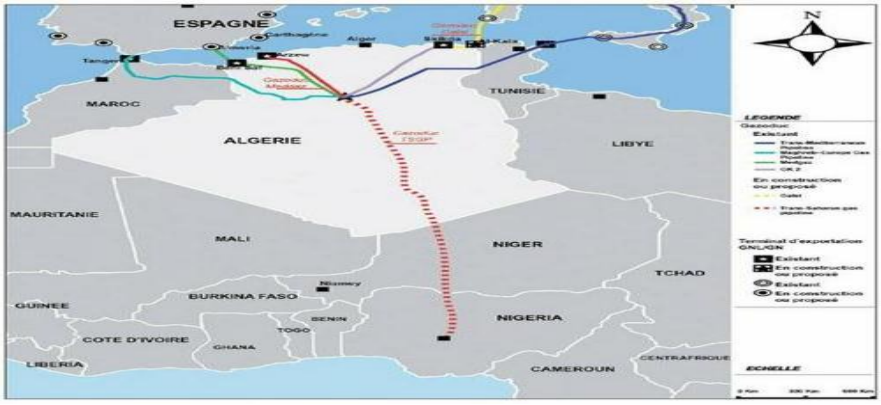

وهناك جهود خطيرة لإيجاد بديل بري للتجارة وخطوط الغاز، بشجيع من بعض الدول الأوروبية، لاستمرار تعطيل إمكانيات التعاون والتكامل والاعمار التي تعد العامل الوحيد للقضاء على شريط عدم

الاستقرار من خلال بالتنمية المستدامة القطرية والإقليمية لدول اتحاد المغرب العربي والساحل الافريقي.

ب- المشروع الاستراتيجي البديل لنقل الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي: نيجيريا– دول الساحل الغربي-المغرب – أوروبا

ان التنافس كبير من أجل إقامة هذا الخط الموضح في الخريطة الثالثة، والذي يمكن أن يضم حوالي 15 دولة من دول الساحل وغرب افريقيا، للقضاء على فرص انشاء الخط الافريقي الجزائري، وتعطيل أية فرص للتعاون والتكامل بين دول شمال افريقيا ودول ووسط وغرب افريقيا، وتسعي بعض الدول لخلق الظروف المواتية إقليميا لتجسيده، والأمور مبنية على المصالح، وليست على العواطف، فالذي لا يقدر هذه الفرص، ويتجاهل المخاطر وتحدياتها المستقبلية، ويفرط في البدائل، يتحمل مسؤولية كبيرة أمام التاريخ.

والسؤال الذي يمكن ان يطرح اين كانت الجهات ذات الصلة بهذه البدائل، لما كانت توظف سنويا عشرات المليارات من الدولارات توظيفا شعبويا، وكيف غضت الطرف عن هذه الدولة أو تلك، واشتغلت بيوميات الحياة السياسية الظرفية، على حساب البدائل الاستراتيجية المستدامة.

الخريطة الثالثة: مشروع أنبوب الغاز نيجيريا دول غرب افريقيا المغرب أوروبا الغربية والشمالية

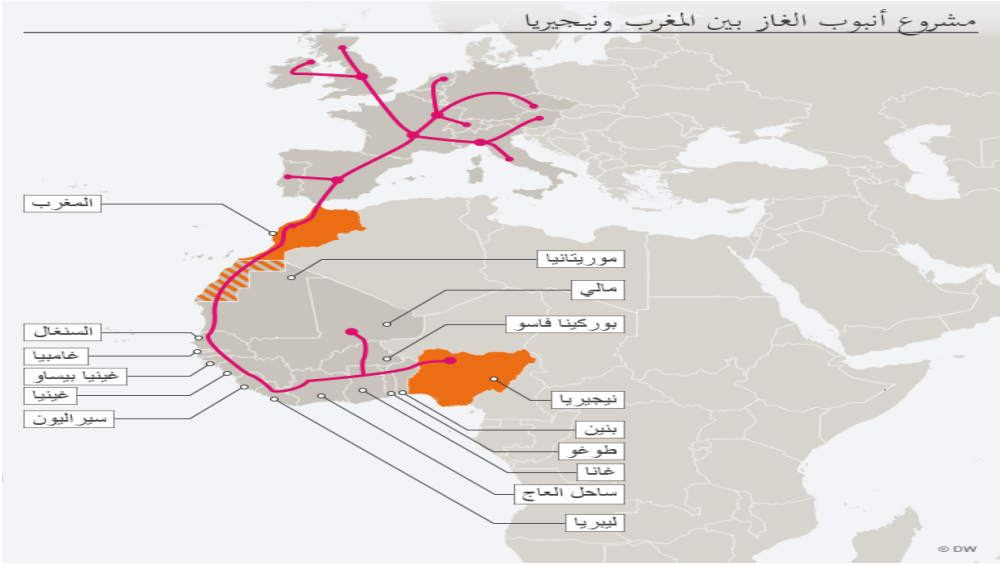

ج- المشروع الاستراتيجي المستقبلي لنقل الغاز الفلسطيني القبرصي لدول الاتحاد الأوروبي: فلسطين المحتلة – قبرص- إيطاليا- وسط أوروبا

لقد حدثت تحولات هامة في شرق المتوسط علي مستوي تطور الاستثمارات والشراكات بمزاياها التنافسية الإقليمية، وتطورت الاكتشافات، وازدادت الاحتياطيات المؤكدة، وتزايد عدد المنتجين الذين ارتبطوا بعقود امداد الغاز لأوروبا عن طريق خطوط نقل تمتد من شمال فلسطين مرورا بقبرص الرومية وصولا الي إيطاليا ووسط أوروبا كما هو مبين في الخريطة الرابعة (خط نقل الغاز الفلسطيني القبرصي الي أوربا الجنوبية والوسطي) ، وتعاظمت مخاطر الاستقطاب والتنافس الطاقوي السياسي، وهي في جميع الحالات تؤثر علي الأسواق التقليدية للجزائر، وتؤثر في السلوك الاستثماري للشركات

الأجنبية العاملة في شرق المتوسط، والتي أصبحت تدير احتياطيات هامة، وبعض تلك لها شراكات مع الجزائر، وأخذت عقود للتنقيب في السواحل الجزائرية بشكل مستعجل وفي ظروف استثنائية.

الخريطة الرابعة: خط نقل الغاز الفلسطيني والقبرصي نحو أوروبا

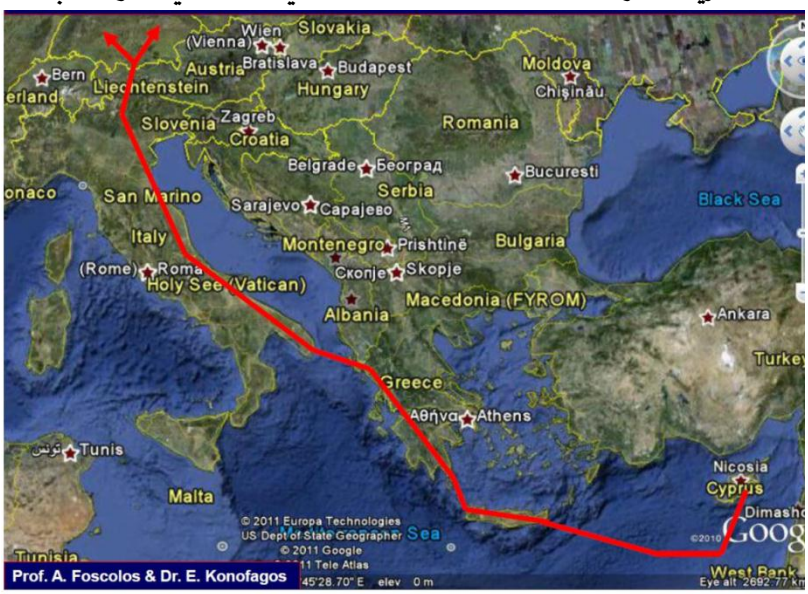

د- الخطوط المتعددة لنقل غاز بحر قزوين بآسيا الغربية عبر تركيا الي أوروبا، والخطوط الشمالية والوسطي والجنوبية الروسية نحو أوروبا

رغم سعي دول الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة، إلا أن روسيا قد اكتسبت حصة مهمة في سوق الاتحاد وأصبحت تؤثر في سياسات الامدادات الطاقوية، وتؤثر في حصة المونين التقليديين لبعض دول الاتحاد الأوروبي كالجزائر التي تقلصت حصتها بشكل كبير.

وقد تزايد عدد خطط الامداد من بحر قزوين ومن روسيا عبر خطوطها الغربية الشمالية والوسطي والجنوبية كما هو مبين في الخريطة الخامسة.

الخريطة الخامسة: خط غاز بحر قزوين وخطوط الغاز الروسي نحو أوروبا

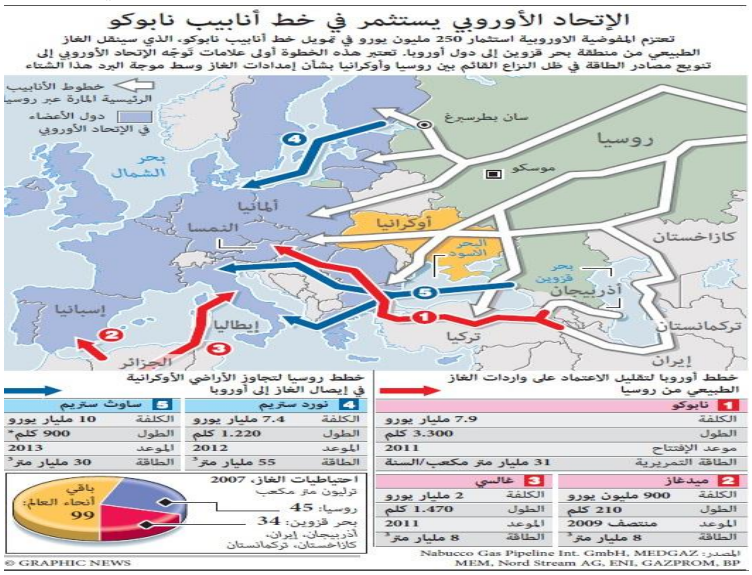

ونلاحظ بان الجهود التي بدلتها الجزائر (كما هو مبين في الخريطة السادسة) لربط بعض دول أوروبا بشبكة متطورة لأنابيب نقل الغاز، وامدادات البترول، معرضة لمنافسة كبيرة قد تؤثر على مستقبل علاقاتها مع أسواقها التقليدية.

فتثمين تلك البنية التحتية للإمدادات مرهون بتنمية التعاون مع الدول الافريقية، والدول ذات المكانة الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الخريطة السادسة: خطوط نقل الغاز الجزائري نحو اوروبا

4- التحولات الجيوستراتيجية المتعلقة بالتخلي عن المشاريع الطاقوية الكبرى وعدم الاستفادة من المشاريع التشاركية المتعددة القارات (طريق الحرير)

كان تعامل الجزائر مع الشراكات المتعددة القارات تعاملا لا يتناسب مع حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، ولذلك تم التراجع عن عدد من المشاريع الهامة ومنها:

أ- الشراكة المتعلقة بمشروع الطاقة الشمسية مع ألمانيا لإمداد أوروبا بالطاقة الكهربائية المتجددة، التي ستصبح المصدر الهام لجميع وسائل النقل وغيرها، وبدون أسباب ولصالح من؟،

ب- تعطل مشروع للطقة الشمسية بالشراكة مع الصين في الجنوب الجزائري، والذي تساهم فيه الصين مثل العديد من المشاريع الطاقوية في الدول الافريقية والأوروبية.

د- تجميد بناء ميناء شرشال كأكبر ميناء في شمال افريقيا، يكون بوابة للتجارة الافريقية بمناطقها الحرة الجديدة في الجزائر وفي وسط افريقيا وشرقها وغربها، والذي يأتي في إطار مشاريع البنية التحتية لطريق الحرير التي تدعمها الصين، حيث ساهمت في انجاز مجموعة من الموانئ ببعض الدول الاسيوية والافريقية، وفي دول الاتحاد الأوروبي، ومنها فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وغيرهم.

رابعا: حدود قانون المحروقات في ظل تسارع المستجدات الإقليمية والدولية

ان قانون المحروقات الجديد، جاء بعد تآكل القدرات التنافسية الطاقوية للاقتصاد الجزائري، بسبب ظهور مناطق جديدة بعدد من الدول الافريقية، وبحوافز كبيرة للشركات الأجنبية التي عزفت

عن الشراكات الجزائرية، لتزايد العوائق الإجرائية والادارية، وتوالي القوانين والتعديلات، والجمود على قاعدة51 [5]، وتعقيد النظام الجبائي، وفساد المناخ الاستثماري، وتطور آليات الفساد.

ان الوضعية الحالية لا يمكن تغييرها بمجرد اصدار قانون جديد، ورغم تعدد محاوره، وتناوله لبعض القضايا الجديدة، ولكن تبقي محدوديته في مواجهة تلك التحولات الجيوستراتيجية قائمة، الي حين تبني استراتيجيات شاملة الانتقال الطاقوي الثلاثي المصادر، المتنوع الشراكات في إطار خطة طويلة الاجد للتنمية الشاملة المستدامة في الجزائر.

1- محاور قانون المحروقات19-03

يشتمل قانون المحروقات الجديد[6] مجموعة من المحاور يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الإطار المفاهيمي ومبادئ ممارسة نشاط المحروقات

ب- الإطار المؤسساتي لقطاع المحروقات

ج- نشاطات المحروقات المرتبطة بالمنبع ونشاطات المصب

د- الإطار المتعلق بضوابط الاستدامة والتراخيص

هـ- الإطار الجبائي والضريبي

2 - القضايا الهامة التي تناولها قانون المحروقات

تناول القانون مجموعة من القضايا الجديدة نذكر منها:

أ- توسيع المجال الجغرافي لنشاطات المنبع والمصب لتشمل المياه الإقليمية الجزائرية

ب- توسيع مجالات البحث والاستغلال لتشمل الطاقات التقليدية وغير التقليدية ومنها: الغاز الصخري.

ج- تبسيط الإجراءات الجبائية نسبيا وتخفيض الأعباء الجبائية من85 % الي 65 % كمتوسط عالمي، وخاصة على المحروقات غير التقليدية.

د- وضع ضوابط نظرية تتعلق بالاستدامة والصحة وحماية البيئة والتقليل من حرق الغاز.

هـ- توظيف الإطارات الجزائرية وتأهيلها.

3- محدودية قانون المحروقات 19-13 في مواجهة التحولات الجيوستراتيجية وتحدياتها

ان قانون المحروقات مازال يحتاج الي تطوير على المستويات التالية:

أ- عدم شمولية القانون لجميع الطاقات وعدم مراعاة تكاملها وادماجها، غياب رؤية لأسس وإجراءات الانتقال الطاقوي الذي يعد جوهر الثورة الصناعية الثالثة والرابعة.

ب- عدم كفاءة الهياكل المؤسسية لقطاع المحروقات، وعدم القيام بمهامها كما أشار الي ذلك تقرير مجلس المحاسبة[7]، وتعقد إجراءاتها وفترة اتخاذ قراراتها النهائية.

ج- مجمع المحروقات وشركته الام الرئيسة يشار اليه بالمؤسسة، يعد خارج ميدان الرقابة والمسائلة والشفافية، ومازالت سوناطراك تمارس بعض مهام الهياكل المؤسسية المحددة في القانون،

والتي مازالت تهرب من تسليم المعلومات لإكمال بنك المعطيات الوطنية للمحروقات الذي يتضمن: "كل المعطيات التاريخية والحالية، المادية والاقتصادية للأملاك المنجمية المتعلقة بالمحروقات وما يتعلق بنشاط المتعاملين مجال التنقيب والبحث واستغلال المحروقات"[8] والتي على أساسها توضع استراتيجيات تطوير قطاع المحروقات.

د- عدم مرونة الاجراءات القانونية وتعددها، وسرعة تغيرها، وتشتت عملية اتخاذ القرار الطاقوي.

هـ- عدم الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية، وما يرتبط بها من معايير ونظم مالية للصناعات الاستخراجية[9].

خامسا: محاور الاستراتيجية الطاقوية الجديدة لاحتواء المستجدات ومواجهة التحديات

ان حجم التحولات الطاقوية الكبري وتحدياتها، بمستوياتها المتعددة، وتطور العلاقات التشاركية المتعددة القارات والمتنوعة التكتلات، تتطلب تبني استراتيجية جديدة تتناسب مع طبيعة هذه المستجدات واثارها الحالية والمستقبلية، والخروج من حالات تعدد القوانين، وتوالي التعديلات، واختلاف السياسات، وتقلص الشراكات، واستمرار الجمود والمراهنة على قاعدة 49/51.

ان الاستراتيجية الطاقوية الجديدة يجب ترتكز على مجموعة من المحاور نذكر منها ما يلي:

1- وضع إطار قانوني للانتقال الطاقوي، شامل وشفاف، يستوعب المستجدات الاقليمية والدولية.

2- الاستغلال المستدام المتكامل للطاقات المتعددة المصادر: الطاقات التقليدية والطاقات غير تقليدية والطاقات متجددة.

3- تنويع التعاون الطاقوي، والعلاقات التشاركية المتوازنة، القائمتين على الاستغلال الاستثماري للطاقات الثلاثية المصادر.

4- توظيف العوائد الطاقوية توظيفا إنتاجيا تصنيعيا، في ظل معدلات شراكة متحركة، تزداد فيها حصة الشريك الأجنبي، كلما ارتفعت درجات التصنيع المكثف، وتحويل التقانيات الحديثة، لتتجاوز قاعدة الأغلبية السابقة، فقاعدة 51 % أو 60 % من برميل خام لا تساوي شيئا، بالمقارنة مع نسبة مشاركة ب 30 % من برميل مصنع، قد تصل قيمته الي ألف دولار، حسبا لنوعية المنتجات المصنعة.

5- الحفاظ على الأسواق التقليدية وتطوير أسواق جديدة للمنتجات الطاقوية بتحسين مناخ الاستثمار وترقية عناصر الميزة النسبية المقارنة.

6- المرونة في تخصيص مناطق الاستثمار الطاقوي، بما يتناسب مع نوعية الاستثمارات وتنافسية الحوافز المقارنة.

7- ادماج المعايير الدولية والمبادي الارشادية المتعلقة بالبيئة والمناخ والاستدامة في سياسات المنظومة المؤسسية لقطاع الطاقة وتطبيقها.

8- وضع مخطط لإعادة الهيكلة التنظيمية والمؤسسية، وربطها بالجدوى الاقتصادية والمالية والتجارية للشركة الام ولجميع شركاتها القابضة ومؤسساتها وفروعها.

الخاتمة

أولا: النتائج

1- اتساع فجوة استدراك المستجدات وضعف القدرة الاحتوائية لأثر التحولات على مستوي الطاقات التقليدية والطاقات غير التقليدية والطاقات المتجددة.

2- تآكل المزايا التنافسية الطاقوية، وانعكاسها على عمليات اكتساب شركاء جدد.

3- ارتفاع الأسعار البترول ترافق مع تدهور كفاءة الأداء الاستثماري والمالي لمؤسسات القطاع.

4- تعطل مشاريع استراتيجية للتعاون الجزائري الافريقي الذي لم يلق الاهتمام المطلوب.

5- محدودية قانون المحروقات الحالي في مجال تنويع الحوافز الاستثمارية وتطوير الشركات في المراحل التصنيعية، والتي لا تنسجم مع قادة الشراكة الحالية.

6- تعدد هيئات الوصايا والاشراف، ومستويات منح التراخيص، من شانه إضعاف الدور الاقتصادي لشركة القطاع.

7- غياب التأسيس القانوني لمستويات الحوكمة والشفافية والمسائلة والحد من الفساد.

ثانيا: المقترحات

إن الاندماج الإيجابي في مسار التحولات الجيوستراتيجية الطاقوية، واستدراك التأخر التكنولوجي المرتبط بالانتقال الطاقوي الثلاثي المصادر يتطلب ما يلي:

1- اصدار قانون متكامل يتناول الاستثمار في الطاقات التقليدية، والطاقات غير التقليدية، والطاقات المتجددة.

2- تنويع التعاون الطاقوي القائم على المصالح المتوازنة، وخاصة مع البلدان الافريقية، وإعادة بعث خط نقل الغاز الصحراوي: نيجيريا – النيجر- الجزائر– أوروبا، ضم دول غرب افريقيا الي المشروع.

3- تنمية العلاقات التشاركية القائمة على الاستغلال الاستثماري للطاقات في إطار قواعد مشاركة مرنة ومتحركة.

4- التقليص التدريجي من تصدير الخامات البترولية والغازية والتحول الي تنويع المنتجات الطاقوية.

5- إعادة بعث مشروع الطاقات المتجددة مع المانيا ومع الصين، لتأمين احتياجاتنا، وإمداد بلدان الاتحاد الأوروبي بالطاقة الكهربائية المتجددة، وهي طاقة وسائل النقل المستقبلية.

6 - انشاء صندوق سيادي، وإدارة موارده في إطار مبادئ سنتياغو، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال إدارة الصناديق السيادية بما فيها المتعلقة بصناديق التقاعد.

7- الاستفادة من المبادئ الدولية المتعلقة بشفافية المالية العامة، والنظم المالية للصناعات الاستخراجية، في وضع النظام الجبائي المتوازن المصالح الخاص بالثروات المستغلة.

8- التحر التدريجي من التبعية الخارجية، وما يرتبط بها من مناطق نفوذ طاقوية، تكرس آليات الاستعمار الجديد القائم على اضعاف السيادة، وتكريس عدم التوازن في المصالح التشاركية.

9- إعادة هيكلة المنظومة المؤسسية لقطاع الطاقة، وتقليص حجم فروعها التي تجاوزت القدرة التحكمية والجدوى الاقتصادية والمالية لمؤسسات القطاع، وخاصة مجموعة سوناطراك بشركاتها القابضة وفروعها المتعددة.

المراجع:

1 - صالحي صالح، اقتصاديات الثروة البترولية والكفاءة الاستخدامية في إطار ضوابط التنمية المستدام، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أفريل 2008..

2- صالحي صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 15 -2015، ص 3.

3- مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2018.

4- صندوق النقد الدولي، النظم المالية للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق، إدارة الشؤون المالية، 2012.

5- القانون رقم 19-13 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441، الموافق ل 11 ديسمبر 2019، ينظم نشاطات المحروقات.

6- قانون رقم 20-07 مؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق ل 4يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

7 - أمر رقم 06-10 مؤرّخ في 3 رجب عام 1427 هـ، موافق 29 يوليو سنة2006 يعدل ويتمم القانون رقم 05 - 07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات.

8- القانون رقم 23-1 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1434، الموافق ل 20 فبراير 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 05-09 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1426 الموافق ل 2005/04/28، والمتعلق بالمحروقات.

10 -Atlas mondial des matières premières des ressources stratégiques, 2015.

11 -GRTGAZ, Plan décennal de développement du réseau du GRTGAZ,2018-2027 .

12-MINISTERE DE L'ENERGIE, BILAN des réalisations du secteur de l'énergie année 2015.

13 -MINISTERE DE L'ENERGIE, BILAN des réalisations du secteur de l'énergie année 2018.

الهوامش

[1] صالحي صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري– نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 15 /2015، ص 3.

[2] **GRTGAZ, Plan décennal de développement du réseau du GRTGAZ,2018-2027, p20.**

[3] MINISTERE DE L'ENERGIE, BILAN des réalisations du secteur de l'énergie année 2015, p61.

[4] MINISTERE DE L'ENERGIE, BILAN des réalisations du secteur de l'énergie année 2018, p50.

[5] قانون رقم 20-07 مؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق ل 4يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

[6] القانون رقم 19-13 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441، الموافق ل 11 ديسمبر 2019، ينظم نشاطات المحروقات.

[7] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2018، ص590.

[8] مجلس المحاسبة، نفس المصدر، ص595.

[9] صندوق النقد الدولي، النظم المالية للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق، إدارة الشؤون المالية، 2012.